Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

اعتقال الصحفي اليمني أحمد ماهر

يوليو 2023

مقدمة

يُعد احتجاز الصحفي اليمني أحمد ماهر بشكل متواصل لمدة عام رمز للمخاطر الشديدة التي يواجهها الصحفيون في جميع أنحاء اليمن جراء ممارسة حقهم في نشر المعلومات والآراء. ورد على نطاق واسع أن ماهر سُجن لأسباب سياسية، حيث كان ينتقد السلطات المحلية في عدن قبل أن تقوم باعتقاله. يبدو أن العديد من المخالفات والخروقات للقانون المحلي والدولي أثرت على التحقيق الذي جرى مع أحمد ماهر ومحاكمته التي جرت لاحقاً. يستند التقرير التالي إلى مقابلة أُجريت مع عائلة أحمد ماهر ومراجعة لوثائق مفتوحة المصدر.

لا ينبغي أن يُفسر قيام أية أطراف ثالثة يُشار إليها في هذا التقرير بإسناد المسؤولية على أنه إسناد للمسؤولية من قبل البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع أو ائتلاف ميثاق العدالة لليمن أو المنظمات الأعضاء فيه. تخضع النتائج الواردة في هذا التقرير للمراجعة عندما يتم الحصول على بيانات جديدة.

حول البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع

يهدف البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في النزاع اليمني. يتم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

حول ائتلاف ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَّشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أُبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

ملخص الحقائق الرئيسية

اعتقلت شرطة دار سعد في عدن، التي تُعد العاصمة المؤقتة لحكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً، الصحفي أحمد ماهر بتاريخ 6 أغسطس 2022. وقد تعرض ماهر للتعذيب الجسدي والنفسي بشكل روتيني لمدة شهر تقريبًا من اعتقاله بحسب إفادة عائلته. تم تداول مقطع فيديو لأحمد ماهر وهو "يعترف" بارتكاب جرائم مختلفة بتاريخ 4 سبتمبر 2022، ويبدو انه تحت الإكراه ويقرأ كلام مُعد سابقا.[1] طلب الرئيس اليمني رشاد العليمي إجراء تحقيق في قضية ماهر بعد تداول فيديو اعتراف الصحفي المثير للقلق لكن يبدو أن السلطات في عدن، التي تخضع للسيطرة الفعلية للمجلس الانتقالي الجنوبي، تجاهلت طلبه.[2]

نُقل ماهر إلى سجن بئر أحمد في عدن بتاريخ 15 سبتمبر 2022 ويُحاكم حاليًا في المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن. بتاريخ 8 مارس 2023 أفادت قناة عدن المستقلة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي نقلا عن النيابة أن أحمد ماهر متهم "بنشر معلومات كاذبة ومضللة تسعى لتكدير السلم والأمن".[3] وهذا يشير إلى أن ماهر على الأرجح متهم بمخالفة المادة 198 من القانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، حيث "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز ألف ريال كل من أذاع أو نشر علنا وبسوء قصد أخبار أو أوراقا كاذبة أو مزورة أو مختلفة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كان من شأنها تكدير السلم العام أو الإضرار بالمصالح العامة".[4]

لكن تجري محاكمة ماهر في المحكمة الجزائية المتخصصة مع مجموعة من الرجال المتهمين بتنفيذ تفجير في مركز شرطة دار سعد في مارس 2022. بالإضافة إلى ذلك، أدلى أشخاص تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي بتصريحات علنية مفادها أن أحمد ماهر متهم بالإرهاب. يشير توجيه اتهامات إرهابية لأحمد ماهر، رغم أن تهمه الرسمية يبدو انها تتعلق "بنشر معلومات كاذبة"، إلى أن الدعوى المرفوعة ضده تهدف إلى معاقبة الصحفي وإسكاته بسبب آرائه السياسية. فقبل اعتقال ماهر، كان ينتقد المجلس الانتقالي الجنوبي وداعمه الدولي الرئيسي، الإمارات العربية المتحدة، في كتاباته وظهوره الإعلامي.

من المحتمل أيضًا أن يرجع سبب احتجاز ماهر المتواصل إلى عمله كمتحدث باسم لواء النقل العام بالجيش اليمني حتى عام 2018. وعلى الرغم من أن كل من المجلس الانتقالي الجنوبي ولواء النقل تحت راية حكومة الجمهورية اليمنية، إلا أن بعض العناصر في المجلس الانتقالي الجنوبي يصنف قائد لواء النقل، أمجد خالد "كإرهابي" في وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، كان أحمد ماهر عضو في قوات المقاومة التي صدت هجوم الحوثيين على عدن عام 2015. ولقد وثقت مجموعات دولية معنية بحقوق الإنسان قيام السلطات المدعومة من الإمارات في جنوب اليمن باحتجاز أفراد من قوات مقاومة عدن السابقة وإخفاءهم وتعذيبهم لأنهم يعتبروهم تهديد محتمل.[5]

بالإضافة إلى الطبيعة السياسية للقضية المرفوعة ضد أحمد ماهر، يبدو أن العديد من المخالفات والخروقات للقانون الدولي واليمني قد أفسدت تعامل الشرطة والقضاء مع قضيته. فيما يلي ملخص محدود لهذه المخالفات والخروقات المحتملة للقانون الدولي واليمني.

[1] "اعترافات الارهابي احمد ماهر والجهه الممول له وانه يستلم مقابل كل منشور 50 دولار من امجد خالد"، الشاعر عقيد اليافعي، يوتيوب، 4 سبتمبر 2022، https://www.youtube.com/watch?v=0LI4LIoBflw

[2] " الرئيس العليمي يوجه بالتحقيق في واقعة احتجاز الصحفي احمد ماهر"، عدن الغد، 5 سبتمبر 2022، https://adengad.net/public/posts/636169?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App

[3] "المحكمة الجزائية تعقد جلستها الثانية بمحاكمة المتهمين بتفجير شرطة دار سعد بـ#عدن #عدن_المستقلة #AIC"، قناة عدن المستقلة، فيسبوك، 8 مارس 2023، https://www.facebook.com/watch/?extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C&mibextid=2Rb1fB&v=519984293648777

[4] قرار جمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، المادة 198، ريفورلد، https://www.refworld.org/docid/3fec62f17.html

[5] "اليمن: الله وحده يعلم إن كان على قيد الحياة: الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن "، منظمة العفو الدولية، 12 يوليو 2018، https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/8682/2018/en/

انتهاكات محتملة للقانون الدولي واليمني

انتهاك الحظر المفروض على الاحتجاز التعسفي والحق في إجراء محاكمة عادلة وسريعة

اتهامات مبهمة

منذ تاريخ اعتقال أحمد ماهر الأول بتاريخ 6 أغسطس 2022، ظلت الطبيعة الدقيقة للتهم الجنائية التي وجهت إليه مبهمة. تم اتهام أحمد ماهر بشكل رسمي في المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن "بنشر معلومات كاذبة"، حسب ما افادته قناة عدن المستقلة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي نقلا عن النيابة بتاريخ 6 مارس 2023. [6] لكن حتى الآن، استمرت بعض العناصر التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في ترويج رواية مفادها أن ماهر متهم بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب. ركز فيديو "اعترافات" أحمد ماهر، الذي صورته شرطة دار سعد على الأرجح وتم تداوله على الإنترنت بتاريخ 4 سبتمبر 2022، على اتهامات بمساعدة إرهابيين. قالت عائلة ماهر إنه لم يكن على علم بطبيعة التهم الموجهة إليه قبل أن تبدأ محاكمته بتاريخ ديسمبر 2022. يبدو أن هذا التعتيم على التهم التي وجهت لأحمد ماهر ينتهك حق الشخص المحتجز في إبلاغه على الفور بالتهم الموجهة إليه، حسبما هو منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[7] الذي انضم إليه اليمن في عام 1987 وكذلك الدستور اليمني[8] وقانون الإجراءات الجزائية.[9]

اعتراف تحت الإكراه

تقول عائلة أحمد ماهر إنه تعرض للتعذيب لمدة شهر تقريبًا قبل "أن يُدلي باعترافه"، حيث تم تصويره ونشره على الإنترنت بتاريخ 4 سبتمبر 2022. يبدو ماهر في فيديو "الاعتراف" أنه تحت الإكراه ويقرأ كلام مُعد سابقا. إذا كان أي جزء من القضية الجنائية المرفوعة ضد أحمد ماهر يعتمد على فيديو الاعتراف هذا، فمن المحتمل أن يمثل هذا انتهاكًا للحظر المفروض على الاعترافات القسرية في الدستور اليمني[10] وكذلك حظر استخدام في أي إجراءات الأقوال التي ثبت أنها تمت تحت التعذيب الذي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة،[11] والتي انضم إليها اليمن في عام 1991.

استجواب تحت ضغط

قام أحد أعضاء مكتب النيابة باستجواب أحمد ماهر رسميًا لأول مرة في حوالي 5 سبتمبر 2022، بعد فترة قصيرة من تداول مقطع فيديو "اعترافه" على الإنترنت وبحضور نفس ضباط الشرطة الذين عذبوه. من المرجح أن وجود معذبي أحمد ماهر أثناء استجوابه ينتهك كلاً من الضمانات الوطنية والدولية ضد الاعتراف بالإكراه، حسبما هو مذكور بالتفصيل في القسم السابق. وبما أن معذبي أحمد ماهر حضروا استجوابه، مارست النيابة ضغطاً بنحو مخالف على ماهر ليجبره على أن يقدم الإجابات التي يريدها.

[6] "المحكمة الجزائية تعقد جلستها الثانية بمحاكمة المتهمين بتفجير شرطة دار سعد ب#عدن #عدن_المستقلة #AIC"، قناة عدن المستقلة، فيسبوك، 8 مارس 2023، https://www.facebook.com/watch/?extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C&mibextid=2Rb1fB&v=519984293648777

[7] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.2

[8] دستور الجمهورية اليمنية لسنة 1991، المادة 48 / ج، مشروع الدستور 2023، httpsحttps://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015.pdf?lang=en

[9] قرار جمهوري بالقانون رقم 13 لسنة 1994 بشأن الإجراءات الجزائية، المادة 76، ريفورلد، https://www.refworld.org/docid/3fc4bc374.html

[10] دستور الجمهورية اليمنية لسنة 1991، المادة 48 / ب، مشروع الدستور، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015.pdf?lang=en

[11] اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، المادة 15

تأخيرات متكررة

بعد اعتقاله في 6 أغسطس 2022، احتُجز أحمد ماهر وأخيه مياس لأكثر من شهر في مركز شرطة دار سعد، دون توجيه اتهام رسمي لهما بارتكاب جريمة. نُقل الأخوان إلى سجن بئر أحمد بتاريخ 15 سبتمبر 2022. وبدأت قضية أحمد ماهر في المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن في ديسمبر 2022. ومنذ ذلك الحين، تم تأجيل الجلسات مرات متعددة، كان آخرها في 31 يوليو 2023. وبحسب ما ورد، تسببت إدارة سجن بئر أحمد في بعض هذه التأخيرات بسبب رفضها نقل السجناء، بمن فيهم أحمد ماهر، إلى المحكمة بذريعة نقص الوقود. [12]

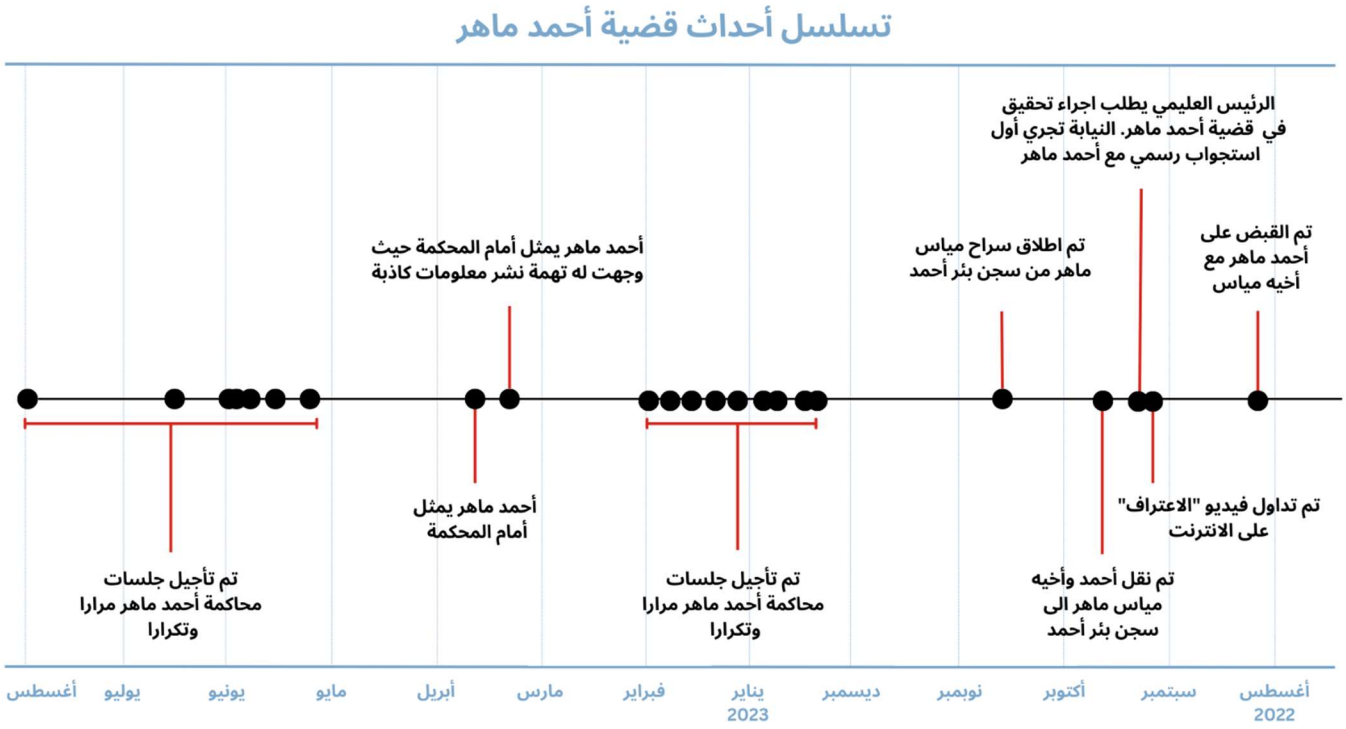

يبدو أن هذه التأجيلات التي حدثت بشكل متكرر في قضية أحمد ماهر تخالف الحق في المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة ودون تأخير غير مُبَرَّر حسبما هو محدد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. [13] يضع التشريع اليمني حد محدد مقداره 24 ساعة يبدأ من لحظة القبض على الشخص حتى تقديمه إلى القضاء، حيث يجب إما أن يأذن بالحبس الاحتياطي أو يأمر بالإفراج عن هذا الشخص. [14]

[12] "المحكمة الجزائية تؤجل جلسة محاكمة الصحفي أحمد ماهر للمرة الرابعة خلال شهر"، المصدر أونلاين، 26 ديسمبر 2022، https://almasdaronline.com/articles/265926
[13] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.3؛ المادة 14.3. ج
[14] دستور الجمهورية اليمنية لسنة 1991، المادة 48 / ج، مشروع الدستور 2023، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015.pdf?lang=en ؛
قرار جمهوري بالقانون رقم 13 لسنة 1994 بشأن الإجراءات الجزائية، المادة 76، ريفورلد، https://www.refworld.org/docid/3fc4bc374.html

انتهاك حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

تقول عائلة أحمد ماهر إنه خلال فترة احتجازه لدى شرطة دار سعد (أي من وقت اعتقاله بتاريخ 6 أغسطس 2022 حتى نقله إلى سجن بئر أحمد بتاريخ 15 سبتمبر 2022)، تعرض أحمد للتعذيب الجسدي والنفسي بشكل روتيني بما في ذلك ضربه وصعقه بالصدمات الكهربائية واغراقه بالماء وتهديد أسرته. تسبب هذا التعذيب في إصابة ماهر بجروح مختلفة بما في ذلك جرح مفتوح في منطقة سُرّته. في فيديو "الاعتراف الذي ادلى به"، يمكن رؤية بطن ماهر مغطى بقطعة من القماش.

صورة ملتقطة من فيديو "اعتراف "أحمد ماهر [15]

تحظر القوانين الدولية لحقوق الإنسان التعذيب بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[16] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[17] واتفاقية مناهضة التعذيب.[18] كذلك يحظر الدستور اليمني التعذيب[19] وينص الدستور اليمني على أن القانون يجب أن يحدد العقوبة المناسبة وتعويض الضحايا إذا تم تعذيبهم. [20] ينص قانون العقوبات اليمني على ان "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام عذب أثناء تأدية وظيفته أو استعمل القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيرة مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها." [21]

[15] ""اعترافات الارهابي احمد ماهر والجهه الممولة له وانه يستلم مقابل كل منشور 50 دولار من امجد خالد"، الشاعر عقيد اليافعي، يوتيوب، 4 سبتمبر 2022، https://www.youtube.com/watch?v=0LI4LloBflw

[16] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 5

[17] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و10

[18] اتفاقية مناهضة التعذيب المادتان 1 و2

[19] دستور الجمهورية اليمنية لعام 1991، المادتان 48.ب، 48 هـ، مشروع الدستور، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015.pdf?lang=en

[20] Id.

[21] قرار جمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، ، المادة 166 ، ريفورلد ، https://www.refworld.org/docid/3fec62f17.html

انتهاك حرية التعبير

هدد أفراد محسوبون على المجلس الانتقالي الجنوبي أحمد ماهر قبل اعتقاله بسبب كتاباته وظهوره الإعلامي حيث كان ينتقد فيهما المجلس الانتقالي والإمارات. [22] هرب ماهر من عدن في شهر أغسطس سنة 2019؛ وصرح في مقابلة في ذلك الوقت بأن المجلس الانتقالي الجنوبي أصدر مذكرة قضائية يأمر فيها شرطة دار سعد بالقبض عليه وأن هذه المذكرة أُصدرت بسبب نشاطه الصحفي النقدي.[23] عاش ماهر خارج عدن لمدة عامين تقريبًا بسبب مخاوف أمنية. تم اعتقاله بتاريخ 6 أغسطس 2022 بعد عودته إلى عدن بعد تأسيس المجلس الرئاسي في شهر أبريل 2022. واصل ماهر في الأشهر التي سبقت اعتقاله نشر محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد فيه المجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة. التهم الحالية التي وجهت لأحمد ماهر، وهي "نشر معلومات كاذبة ومضللة تسعى لتكدير السلم والأمن"[24] ، تتعلق بنشاطه المهني كصحفي.

فيما يلي أمثلة على تغريدات ادلى بها أحمد ماهر قبل اعتقاله حيث كان ينتقد المجلس الانتقالي الجنوبي:

بالنظر إلى ما ســـبق، فمن المحتمل أن اعتقال أحمد ماهر ينتهك الحق في نقل المعلومات والأفكار على النحو الذي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [25] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [26]، الذي انضم إليه اليمن في عام 1987.

[22] " نقابة الصحفيين تعبر عن قلقها لتزايد الانتهاكات بحق الصحفيين في عدن"، نقابة الصحفيين اليمنيين، فيسبوك، 19 أغسطس 2019، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid04PCNmcFd2buHBaoiCTS5bx2nDsQUq2sctUxgqyTPd4tA69qQxUU4taCwUpouGQD1l&id=542893015862687

[23] "صحفي يمني يهرب من عدن بعد أن داهمت شرطة المجلس الانتقالي منزله وتسعى وراء اعتقاله"، أفراح ناصر، مديم، 20 أغسطس 2019، https://medium.com/@Afrahnasser/yemeni-journalist-flees-aden-after-stc-police-raids-his-home-seeks-his-arrest-8f89761dc4d1

[24] "المحكمة الجزائية تعقد جلستها الثانية بمحاكمة المتهمين بتفجير شرطة دار سعد ب#عدن #عدن_المستقلة #AIC" ، قناة عدن المستقلة، فيسبوك، 8 مارس 2023، https://www.facebook.com/watch/?extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C&mibextid=2Rb1fB&v=519984293648777

[25] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19

[26] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19.2

المستندات تقدم أدلة على وجود مخالفات وانتهاكات محتملة للقانون

حصل فريق البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع على وثائق تتعلق بقضية أحمد ماهر حيث تبدو أنها أصلية. كما تم تداول وثيقتين على الأقل على وسائل التواصل الاجتماعي. وتشير هذه الوثائق التي حصل عليها فريق البحث المذكور إلى أن تعامل الشرطة والنيابة مع قضية أحمد ماهر كان مخالف ومليء بالثغرات. تقدم هذه الوثائق أيضًا أدلة على الانتهاكات المحتملة للقانون اليمني والقانون الدولي الموضحة أعلاه .

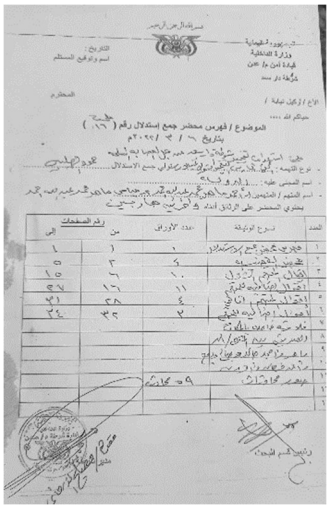

وثيقة رقم 1: محضر جمع استدلال لشرطة دار سعد بشأن قضية أحمد ماهر وأخيه مياس ماهر. تم تداول نسخة من هذا المحضر على مواقع التواصل الاجتماعي.[27] المحضر مؤرخ بتاريخ 6 مارس 2022 ويذكر "أقوال المتهم الأول" في إشارة إلى أحمد ماهر و "أقوال المتهم الثاني" في إشارة إلى مياس ماهر. لكن تم القبض على الأخوين بعد خمسة أشهر من التاريخ الوارد في المحضر بتاريخ 6 أغسطس 2022. لم يكن من الممكن استجواب الأخوين وتقديم إفاداتهما قبل خمسة أشهر من اعتقالهما.

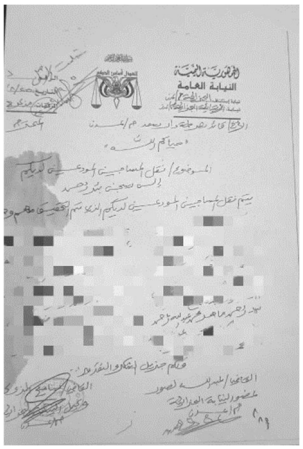

وثيقة رقم 2: أمر صادر من النيابة الجزائية في عدن إلى قائد شرطة دار سعد. تم تداول نسخة من هذا الأمر على وسائل التواصل الاجتماعي.[28] تحتوي هذه الوثيقة على مخالفتين محتملتين. أولاً، الأمر يطلب من قائد شرطة دار سعد أن ينقل أحمد ومياس ماهر مع أكثر من عشرة سجناء آخرين إلى سجن بئر أحمد. الأمر مؤرخ بتاريخ 25 أغسطس (لم يرد ذكر أي سنة ولكن من المنطق أن يكون المستند من عام 2022). تم نقل الأخوين إلى سجن بئر أحمد بعد 21 يوم بتاريخ 15 سبتمبر 2022، مما يشير إلى أن شرطة دار سعد تجاهلت طلب النقل لعدة أسابيع. ثانيًا، يشير الأمر إلى أنه "تم استجواب" أحمد ومياس ماهر مع سجناء آخرين. لكن استجوب النيابة الأخوين رسميًا لأول مرة في حوالي 5 سبتمبر - أي بعد 10 أيام من التاريخ الوارد في الوثيقة .

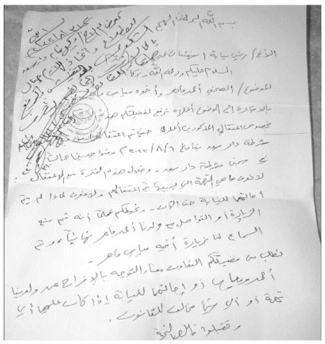

الوثيقة رقم 3: شكوى من عائلة أحمد ماهر إلى رئيس نيابة استئناف عدن. تشير الشكوى إلى أن عائلة ماهر لا تعرف التهمة الموجهة لأحمد ومياس ماهر ولا تعرف كذلك سبب عدم نقل الأخوين بعد من مركز شرطة دار سعد إلى النيابة. وتشير الشكوى كذلك إلى أن الأسرة مُنعت من التواصل أو الاتصال بأحمد ومياس ماهر. وخُتمت الشكوى بختم نيابة استئناف محافظة عدن حيث تحتوي على تعليمات لوكيل النيابة في دار سعد من أجل التفتيش في القضية والإبلاغ عن أي مخالفات للقانون.

الشكوى مؤرخة بتاريخ 31 أغسطس 2022، وهو ستة أيام بعد تاريخ الوثيقة رقم 2 أعلاه. أي، أمرت النيابة الجزائية شرطة دار سعد بنقل أحمد ومياس ماهر الى سجن بئر أحمد بتاريخ 25 أغسطس كما ورد في وثيقة رقم 2، ثم أمرت نيابة استئناف عدن وكيل نيابة دار سعد بالبحث عن الاخوين بتاريخ 31 أغسطس. مما يشير الى ان النيابة لم تعلم عن ظروف احتجاز أحمد ومياس ماهر لدى شرطة دار سعد بعد شهر تقريباً من اعتقالهما.

---

[27] "أبلغت القاضي ..." أحمد ماهر، فيسبوك، 17 مايو 2023، https://www.facebook.com/photo?fbid=2289597501248912&set=a.246954352179914

[28] "صاحب السمو رئيس مجلس القضاء ..." أحمد ماهر، فيسبوك، 23 مايو 2023، https://www.facebook.com/photo.php?fbid=2294102874131708&set=pb.100005960537736.-2207520000.&type=3

التوصيات

إلى **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**	← يرجى التحقيق في نتائج هذا التقرير بموجب القانون الدولي وتحديد مسار العمل المناسب من أجل المساءلة والتعويض.
إلى **وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في عدن:**	← يرجى إعطاء الأولوية للالتزام بالقانون اليمني والدولي فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين في المناقشات مع سلطات عدن بشأن الحوكمة والأمن.
إلى **المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن:**	← يرجى التحقق من حصول أحمد ماهر على محاكمة عادلة وسريعة عن طريق وضع حد للتأجيلات التي شابت محاكمته حتى الآن.
إلى **إدارة سجن بئر أحمد:**	← يرجى نقل أحمد ماهر إلى المحاكمة من أجل الجلسات المقررة بما يتفق مع حقه في أن يحصل على محاكمة سريعة. ← يرجى التأكد من حصول أحمد ماهر على العلاج الطبي المناسب لإصاباته.
إلى **السلطات في عدن:**	← يرجى إجراء تحقيق بشكل شامل وواضح في ملابسات اعتقال أحمد ماهر واحتجازه بناء على طلب الرئيس رشاد العليمي ومعاقبة و / أو مقاضاة أي مسؤول في قطاع العدالة يتبين أنه تصرف بشكل مخالف أو غير قانوني طوال فترة تحقيق أحمد ماهر واعتقاله واستجوابه أو احتجازه. ← يرجى توضيح طبيعة التهم الجنائية الموجهة لأحمد ماهر علناً. ← كدولة طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب، يجب إجراء مراجعة شاملة لجميع الممارسات والبروتوكولات والإجراءات وأساليب الاستجواب والاحتجاز لتحديد حالات التعذيب ومنعها حسبما هو مطلوب بموجب المادة 11 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

للتواصل معنا:

Info@justice4yemenpact.org